الحكومة وجهاً لوجه مع العمال

رئيس مجلس الوزراء: الوفر المتحقق من دعم المشتقات النفطية يوظف لتحسين الواقع المعيشي

تراجع الكهرباء هذا العام سببه نهج الحكومة في توفير أكبر كمية للإنتاج

محمود الصالح

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أن الحكومة لم تدخر جهدا لتحسين الواقعين الخدمي والمعيشي واستمرار العملية الانتاجية وتأمين المتطلبات الأساسية للمواطنين وتحسين واقع الليرة وتحقيق استقرار سعر الصرف وضبط الأسواق وضمان توفر المواد الأساسية.

ونقل عرنوس تحية ومحبة الرئيس بشار الأسد للطبقة العاملة على امتداد الوطن التي كانت رديفاً لقواتنا المسلحة في حربها ضد الإرهاب من خلال صمودها واصرارها على استمرار العملية الانتاجية.

وتطرق رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس اتحاد العمال يوم أمس إلى الحديث عن القضايا التي تعيشها البلاد خلال هذه الفترة، ومنها موضوع المشتقات النفطية، التي شهدت خلال الأيام الماضية شحاً في التوريدات بسبب الحصار الاقتصادي، ومنع وصول الإمدادات إلى سورية، وكذلك قيام المحتل الأميركي وأعوانه بنهب ثروتنا النفطية في منطقة الجزيرة.

عرنوس بين أن حاجة البلاد يومياً ٢٠٠ ألف برميل من النفط، ولا ننتج منها حالياً سوى ٢٠ ألف برميل، ويتم تأمين باقي الاحتياج من خلال تعاون الأصدقاء، مضيفاً: أصبح قطاع النفط يشكل العبء الأكبر على اقتصادنا الوطني، بعد أن كان يشكل الرافد الأكبر للخزينة العامة.

وأوضح عرنوس أن الحكومة تعمل شهرياً على تأمين ٣,٥ ملايين برميل من خلال الاستيراد.

لافتاً إلى أن خطة التوريدات كانت تسير بشكل معقول، لكن بسبب توقف الملاحة في قناة السويس تأخرت التوريدات مما اضطرنا إلى تنظيم عمليات توزيع المخزون لدينا بنسبة ٢٥ بالمئة، وقال: ما شهدناه من أبناء الوطن من تفهم لهذا الواقع والتعاون في تطبيقه يدعو إلى الوقوف باحترام أمام هذه الحالة التي أبداها أبناء شعبنا، على الرغم أن هذه الحالة كانت الأصعب خلال الأزمة في موضوع توفير المحروقات.

وبين رئيس مجلس الوزراء أنه في كل أنحاء العالم يتم تحميل حوامل الطاقة على تكاليف الاقتصاد الوطني، في وقت نحن في سورية نتحمل خزينة الدولة فارقاً كبيراً بين سعر مبيع البنزين والمازوت وتكاليف استيراده، وأخذت الحكومة قراراً على عاتقها على أن الوفر من الدعم للمشتقات النفطية سيتم توظيفه لتحسين الواقع المعيشي فقط، حيث تم خلال الأشهر الماضية الأخيرة تقديم ٣ منح من رئيس الجمهورية تشكل ٨٥ بالمئة من إجمالي الراتب.

وطلب عرنوس أن يتم العمل على توظيف الدعم لحوامل الطاقة في مكانه وأن يستفيد منه من يستحقه بشكل صحيح ومراقبة ذلك وتطبيق أقوى العقوبات الرادعة التي تمنع تحقيق ذلك، مشيراً إلى أنه بعد دراسة تكاليف أجور التكسي وبعد كل الزيادات في الأسعار تبين أن تكلفة الكيلومتر الواحد هي ٣٠٠ ليرة سورية، بما فيها هامش ربح لصاحبها، لكن للأسف الشديد الأسعار على الواقع أكبر من ذلك بكثير نتيجة جشع البعض في استغلال هذه الخدمة.

وتطرق رئيس الوزراء إلى موضوع دعم رغيف الخبز مستغرباً أن يتم تقديم هذا الرغيف بسعر واحد للتاجر الذي يصل دخله مليار ليرة والعامل في الدولة الذي لا يتجاوز دخله الشهري ٥٠ ألف ليرة سورية، مؤكداً أنه يتم العمل الآن على تصويب الواقع الاقتصادي للوصول إلى الأجر العادل، مشيراً إلى توجيه الرئيس بشار الأسد للحكومة بضرورة أن يكون أي قرار تتخذه الحكومة لمصلحة الطبقة العاملة، مؤكداً ضرورة استمرار الدعم للزراعة حيث تم تحديد سعر القمح والقطن وفق تكاليف الإنتاج من دون أخذ الاعتبار للدعم الحكومي، وذلك بهدف مساعدة الفلاحين ليقوموا بتسويق كامل إنتاجهم إلى مؤسسات الدولة.

وأوضح أن عنوان المرحلة القادمة في عمل الحكومة في مجال الكهرباء هو التوجه إلى الطاقات المتجددة، لكن ليس على المدى المنظور لأن تأمين مستلزمات إنتاج الطاقة بالاعتماد على الطاقات المتجددة يحتاج إلى قطع أجنبي كبير لاستيراد هذه المواد من ألواح وغيرها، وعن تراجع واقع الكهرباء في هذا العام أعاده إلى نهج الحكومة في توفير أكبر كمية من الطاقة للعملية الإنتاجية، ويأتي الجانب الخدمي في الدرجة الثانية، حيث زادت ورشات الإنتاج وآبار المياه التي تحتاج إلى الكهرباء للإنتاج، وفي حلب وحدها هناك ١٨ ألف ورشة تعمل الآن وفي دمشق وباقي المحافظات الأمر ذاته.

وتحدث رئيس مجلس الوزراء عن واقع سعر الصرف مبيناً أن العملية كانت هي استهداف لليرة السورية بتعاون خارجي وداخلي من أصحاب النفوس الضعيفة، لكن بفضل الإجراءات الحازمة للفريق الاقتصادي وتعاون الشرفاء من أبناء هذا الوطن تم إفشال تلك المحاولة، وبدأنا نشهد تراجعاً واضحاً في سعر الصرف.

وعن المرسوم رقم /٨/ الذي صدر بخصوص حماية المستهلك أوضح عرنوس أن الدولة لا تهدف إلى معاقبة أي شخص، ولا تريد أخذ غرامات كبيرة منهم أو وضعهم في السجن، لكن في الوقت ذاته لابد من ضبط العملية الاقتصادية، ومحاسبة كل من يقوم بالإثراء على حساب الشعب، وهذا القانون هو رد على من يريد أن يخالف فيلزم أن يرتكب المخالفة، وتتمنى أن تكون هذه العقوبات التي وردت في القانون تشكل رادعا ووسيلة لضبط الأسعار.

ويشر عرنوس بوجود مخزون كاف من القمح يصل إلى ٩٠ ألف طن كمخزون إضافة إلى استمرار التوريدات لعقود القمح التي تبلغ ٧٣٢ ألف طن، وكل ذلك هو زيادة على محصولنا من القمح الذي لم يتم التعاقد على أي مشروع وفق ذلك، وبالتالي لا يمكن تقييم مشروع التشاركية والحكم على نجاحه أو إخفاقه لأنه لم يطبق على أرض الواقع.

وعن حاجة المواطنين لمادة الاسمنت بين رئيس مجلس الوزراء أن تأمين مادة الإسمنت هو على رأس أولوية توفير هذه المادة لأنه من الحق أن نساعد المواطن المهجر على ترميم بيته ليعود إليه، قبل أن توفر الإسمنت لتاجر البناء لإشادة أبنية جديدة.

طاقات متجددة

وزير الكهرباء غسان الزامل تحدث عن إستراتيجية وزارة الكهرباء خلال المرحلة القادمة من خلال التوجه نحو الطاقات المتجددة، مضيفاً: تم البدء بذلك بشكل فعلي، لكن لا يمكن أن تكون نسبة مشاركة الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء تزيد عن ٤٠ بالمئة مما هو منتج في البلاد وهذا معمول به في كل دول العالم لأن إنتاج الكهرباء من الطاقة الأحفورية يجب ألا تقل عن ٦٠ بالمئة لضمان استقرار إنتاج الطاقة.

القادري: أين أثر خريجي دورات «القادة» التي أقامتها «التنمية الإدارية» في الوظيفة العامة؟

وأوضح وزير الكهرباء ما يتم تداوله عن وجود مواد أولية من حجر السجيل الزيتي، بين أن هناك كميات كبيرة من هذه المادة لكن المشكلة أن المحطات التي يحتاجها استثمار هذا النوع من الوقود يكلف أربعة أضعاف تكلفة أي محطة توليد بالغاز أو الفيول، لذلك من الصعب أن نتحول إلى الاستفادة من هذه المادة.

وعن ملف مدير الكهرباء في حمص بين وزير الكهرباء أن هناك لجنتين تم تشكيلهما لبحث ملفه، ويتم معالجة هذا الموضوع لكن الأكيد أن هناك شكاوى كثيرة عليه تتم متابعتها.

ضبط الأسواق

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي أجاب عما طرحه أعضاء المجلس حول موضوع الأسعار مبيناً أن الوزارة لا تعمل على خفض الأسعار إنما تقوم بعملية ضبط الأسعار، لأن عملية التسعير مرتبطة بتكلفة المنتج، وهذا الموضوع يتم العمل عليه بشكل واقعي انطلاقاً من تكاليف كل منتج، مبيناً أن الوزارة كانت تعتمد على التشدد في الأسعار حيث تعتمد سعر الصرف على أساس ١٢٥٦ ليرة واليوم يتم العمل على سعر صرف ٢٥٦٠ ليرة.

وطلب وزير التجارة الداخلية عدم الخلط بين الأسعار الموجودة والإمكانية الشرائية للناس، لأن الأسعار الواقعية تحددها أسعار تكاليف كل منتج، والإمكانية الشرائية محكومة بواقع اقتصادي معين.

وتطرق البرازي إلى قانون حماية المستهلك الذي صدر أمس الإثنين أنه يتم العمل عليه منذ ٩ أشهر، حيث وجه الرئيس بشار الأسد بدراسة كل القوانين الخاصة بحماية المستهلك، وجرى ذلك بشكل مكثف بالتعاون مع وزارتي العدل والداخلية وكان مطلوباً أن يصدر قبل بداية شهر رمضان، كما أن الإجراءات التموينية التي تم اتخاذها في الفترة الأخيرة طبقت فيها أشد العقوبات.

وأضاف: إن المستهدفين بالقانون الجديد هم التجار الذين يستغلون ارتفاع سعر الصرف ويتاجرون بالمواد المدعومة من الدولة، أما باقي التجار الشرفاء فهم شركاء في الاقتصاد الوطني.

وعن دور مؤسسة السورية للتجارة، بين وزير التجارة أنها ليست بديلاً من سوق تجارة التجزئة في البلاد لأن نشاطها لا يمثل أكثر من ٣ بالمئة من نشاط هذا السوق التجاري، لكنها تشكل ذراع الحكومة في التدخل الإيجابي وخاصة لأسعار المواد الأساسية من خلال ١٤٣٠ صالة منتشرة في البلاد، مشيراً إلى زيادة عدد المستفيدين من البطاقة الذكية في العام الماضي عن العام الذي سبقه بحدود ٧٦٠ ألف عائلة، وكل ذلك لم يكن ليتم لولا فارق السعر الكبير بين أسعار صالات السورية وأسعار السوق.

وكشف البرازي أنه مع بداية أيار القادم سيتم تطبيق وصول الخبز إلى المستهلكين من خلال آلية جديدة، حيث لم يزل عدد المعتمدين في دمشق لا يتجاوز ٢٤٠ معتمداً ونعمل على أن يصبحوا ٦٠٠ معتمد، كذلك سيتم فصل ريف دمشق عن المدينة في عملية الحصول على الخبز.

السكن العمالي أولوية

وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أوضح أن الشركات الإنشائية تعرضت خلال الحرب على سورية لأضرار كبيرة وخاصة لجهة الآليات الهندسية التي تشكل أساس عمل هذه الشركات، وعملت الوزارة على تأمين ١٤٤ آلية هندسية من الأصدقاء الروس وبسعر الصرف الرسمي ولمدة سبع سنوات، وتعمل الوزارة الآن على مناقشة إقامة معمل لإنتاج الآليات الهندسية في سورية بالتعاون مع بيلاروسيا.

وحول دعم السكن العمالي أوضح وزير الأشغال أن هذا القطاع يحظى بدعم كبير من خلال توفير أكبر عدد ممكن من المساكن العمالية وبسعر التكلفة وقد تجسد ذلك من خلال رفع سقف التمويل من ٣٠٠ مليون إلى ٥ مليارات ليرة سورية، حيث يتم تطبيق كل المزايا لدعم توفير السكن العمالي ومنها التسديد على مدى ٢٥ سنة وبسعر ١٦٥ ألفاً للمتر المربع.

واقع الصناعة

وزير الصناعة زياد الصباغ بيّن واقع المؤسسات الصناعية وجهود الحكومة لإعادة إقلاع ما يمكن إقلاعه لتوفير الإنتاج لبلدنا، حيث سيتم تأمين المولاس لمعمل الخميرة بعد أن تقرر تشغيل معمل سكر سلحب، وكذلك تمت إعادة إقلاع شركة زنوبيا وشمرا وتعاقدت وزارة الصحة على إنتاجها، وبالنسبة لمشكلة معمل الزجاج يتم الآن العمل على عقد اجتماع مع المستثمر لإيجاد حل لهذا الموضوع.

مقترحات بلا ردود

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أكد أن ما تم طرحه في مؤتمرات اتحادات العمال في المحافظات في بداية هذا العام تمت صياغته في مذكرة واحدة أرسلت لرئيس مجلس الوزراء الذي أحالها إلى الوزارات المعنية، لكن أياً من هذه الوزارات لم ترد على هذه المذكرة حتى الآن.

ولخص القادري طروحات المجلس ببعض النقاط منها عدم معرفة مصير مرسوم تثبيت عمال العقود، وعدم تحويل جميع العمال المياومين إلى عقود سنوية، إضافة لضرورة معالجة موضوع إيقاف المسابقات بانتظار تعيين المسرّحين من الخدمة وكان يفترض أن تنتهي عمليات تعيين المسرحين حتى الشهر الماضي، لكن الواقع أن شركاتنا أصبحت تعاني فقدان اليد العاملة بسبب عدم تعويض استنزاف القوى العاملة.

وتساءل رئيس الاتحاد العام عن سبب نقل ملف تعديل قانون العاملين الأساسي من وزارة العمل إلى وزارة التنمية الإدارية مطالباً بإعادة كل القوانين العمالية إلى وزارة العمل، مؤكداً وجود نقص كبير في شريحة الشباب في صفوف الطبقة العاملة، مبيناً أنه لو يتم الآن السماح بقبول الاستقالات في قطاع النسيج لما بقي عامل واحد في هذا القطاع.

واستعرض القادري أن يتم ندب عامل من محافظة إلى محافظة ثانية ليتم تعيينه مديراً عاماً، وكأنه لا يوجد في هذه الشركة كوادر مؤهلة لهذه المهمة، وأضاف إنه يتم اليوم التصويب على مكان ويكون الهدف الحقيقي في مكان آخر.

وتساءل عن مصير الكوادر التي شاركت في ٩ دورات إعداد القادة في وزارة التنمية الإدارية وأين أثر هذه الدورات؟ وأين هؤلاء القادة في الوظيفة العامة؟

ونبه القادري إلى أنه توجد أحياناً حلول منها سيئ ومنها أكثر سوءاً ومع ذلك يتم أخذ الحل الأكثر سوءاً، مطالباً بإعادة النظر في قانون التشاركية، وفي فلسفة سياسة الرواتب والأجور.

- وزير الأشغال: السكن العمالي يحظى بدعم كبير وتأمين آليات للشركات على السكة
- وزير التجارة الداخلية: قانون التجارة الجديد يستهدف التجار الذين يستغلون ارتفاع سعر الصرف ويتاجرون بالمواد المدعومة
- وزير الكهرباء: الاستفادة من السجيل الزيتي غير ممكنة لارتفاع تكاليف محطاته
- وزير الصناعة: نعمل على معالجة وضع معمل الزجاج مع المستثمر

إقبال «خجول» على خدمة الكبل الضوئي في اللاذقية

حايك لـ«الوطن»: ٩٣٧ مليوناً أضرار الفرع من الإرهاب

اللاذقية – عبير سمير محمود

بيّن مدير فرع شركة الاتصالات في اللاذقية أحمد حايك لـ«الوطن»، أن عدد مشتركي الانترنت في الفرع وصل إلى ١٦٦٤٦١ بوابة حتى تاريخ ٣١ آذار الماضي، مضيفاً إن عدد البوابات الإجمالي يبلغ ١٧١٢١٤ بوابة.

ولفت حايك إلى أن نسبة تنفيذ الخطة خلال شهر كانون الثاني بلغت ٨٦ بالمئة للخطوط الهاتفية و٣٧ بالمئة لبوابات الانترنت تراسل، مشيراً إلى أن عدد المراكز الهاتفية ٥٠ مركزاً و١١٤ مجمعة ضوئية، بعدد ٣١٧٦٨٥ مشتركاً بالهاتف من أصل ٤٧٦٠٤٢ رقماً حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري.

وأشار مدير الاتصالات إلى الصعوبات التي تواجه عمل الفرع في ظل التقنين الكهربائي ما يكلف الفرع استهلاكاً كبيراً من مادة الوقود لمحركات الطوارئ، ما أدى إلى الحاجة لصيانة مجموعات التوليد في المراكز.

وذكر أن بعض الشبكات الهاتفية تتعرض لعملية سرقة وتعديات متكررة ما يشكل أعباء مالية ومن ناحية المواد على الصيانة في جميع مراكز المحافظة.

وأضاف حايك إن قيمة الأضرار التخريبية الناجمة عن استهداف المجموعات الإرهابية المسلحة حتى نهاية شهر آذار الماضي، بلغت ٩٣٧,٩ مليون ليرة، على حين بلغت أضرار الحرائق التي اندلعت في اللاذقية نحو ١٥٢ مليون ليرة، منوهاً بإعادة الشبكة المتضررة للخدمة بنهاية شهر تشرين الثاني.

وأكد حايك الانتهاء من تنفيذ جميع مشاريع العام الفائت، مع الاستمرار بتنفيذ خطة عام ٢٠٢١ ومنها المهندسين ودوار المارتقلا ومقابل السكن الجامعي وأسبيرو ومشروع ياسين وقرب مشفى سويد حليحو وبيت ياشوط ووصلت نسبة التنفيذ فيها إلى ٨٥ بالمئة، وتقديم خدمة FTTX، وتحويل الشبكة الهوائية إلى أرضية لمجموعة سوكاس ومجمعة الزهريات.

وحول إقبال المواطنين على الاشتراك بخدمات الكبل الضوئي، أوضح حايك أن عدد المشتركين بخدمة FTTB الكبل الضوئي إلى البناء، لا يتجاوز ٥٨ مشتركاً حتى تاريخه، ومنها مواقع حكومية وجامعات ومراكز خدمات انترنت، مضيفاً إن المرحلة الثانية من مشروع خدمة الكبل الضوئي المنزلي FTTH قيد المباشرة بالأعمال المدنية قرب نقابة المحامين بمحافظة اللاذقية بنسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة، وتنفيذ الشبكة الرئيسية والفرعية لمجمعة حليحو وبيت ياشوط ووصلت نسبة التنفيذ فيها إلى ٨٥ بالمئة، وتقديم خدمة FTTX، وتحويل الشبكة الهوائية إلى أرضية لمجموعة سوكاس ومجمعة الزهريات.

وحول إقبال المواطنين على الاشتراك بخدمات الكبل الضوئي، أوضح حايك أن عدد المشتركين بخدمة FTTB الكبل الضوئي إلى البناء، لا يتجاوز ٥٨ مشتركاً حتى تاريخه، ومنها مواقع حكومية وجامعات ومراكز خدمات انترنت، مضيفاً إن المرحلة الثانية من مشروع خدمة الكبل الضوئي المنزلي FTTH قيد المباشرة بالأعمال المدنية قرب نقابة المحامين بمحافظة اللاذقية بنسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة، وتنفيذ الشبكة الرئيسية والفرعية لمجمعة حليحو وبيت ياشوط ووصلت نسبة التنفيذ فيها إلى سبعة مواقع (شارع الأميركان – ٨ آذار – الزراعة – الأوقاف – الريجي – المشروع العاشر).

ونوّه حايك بأن خدمات الكبل الضوئي إلى البناء تؤمن سرعة إنترنت من ٢٠–١٠٠ ميغا، على حين تؤمن خدمة الكبل المنزلي سرعة من ٨–١٦ ميغا، وتبدأ الرسوم من ١٤ ألف حتى ٢٧٣ ألف ليرة حسب قيمة السرعة لكل خدمة منها.

حلب تحدّد خريطة توزع النشاطات الخيرية في رمضان

حلب- خالد زتكلو

كلف محافظ حلب حسين دياب اتحاد الجمعيات الخيرية لتقديم نتائج المسح الاجتماعي لكل جمعية خيرية للأسر الأشد حاجة مع تحديد خريطة توزع النشاطات الخيرية للجمعيات بالتنسيق مع غرفتي التجارة والصناعة والفعاليات الاقتصادية بهدف تفادي الازدواجية في دخول الأحياء المستهدفة على أن تدعم مديرية الأوقاف هذا التوجه الخيري والإنساني من خلال الأئمة والخطباء، وذلك قبيل حلول شهر رمضان المبارك.

وعقد دياب اجتماعاً موسعاً أمس للمعنيين بالشأن الخيري، شدد فيه على «أهمية توحيد جهود المؤسسات الرسمية والفعاليات الأهلية من رجال الأعمال والجمعيات الخيرية، لتقديم العون والمساعدة للفئات الأكثر احتياجاً، بالتنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية والمدنية، وفي سياق تنظيم العمل الخيري والإنساني ليكون أكثر انتشاراً وعدالة بغية الوصول إلى جميع الأسر المحتاجة».

وأكد ضرورة الاستثمار الأمثل للموارد الموجودة في سبيل التخفيف عن الأفراد والأسر الضعيفة والمحتاجة «خصوصاً ونحن على أعتاب شهر رمضان المبارك وفي ظل الظروف المعيشية الضاغطة»، ودعا إلى ضرورة تنظيم جميع الجهود المتعلقة بالمبادرات الإنسانية والخيرية.

وناقش المجتمعون المبادرات والفعاليات المخطط تنفيذها في شهر الصوم، إضافة إلى تحديد أوجه الدعم المناسب واللازم للأسر المستهدفة والمحتاجة مع تقديم التسهيلات والمستلزمات المطلوبة لتنفيذ هذه المبادرات «التي تتضمن تقديم السلل الغذائية والوجبات الساخنة للإفطار وإقامة الأسواق الخيرية للتدخل الإيجابي في المناطق الأشد احتياجاً، وتكليف مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تكثيف الجولات الرقابية على تجار الجملة للمواد الغذائية لضبط الأسعار في شهر رمضان المبارك، وتكليف فرع محروقات حلب تأمين الاحتياجات اللازمة للمطابخ وآليات التوزيع، للبدء بهذه الأنشطة الإنسانية والخيرية ابتداء من أول يوم في الشهر الفضيل»، حسب مصدر في محافظة حلب لـ«الوطن».

وشكل محافظ حلب لجنة لهذه الغايات، تتألف من عضوي المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة والمعنيين في الشؤون الاجتماعية والعمل والأوقاف وغرفتي التجارة والصناعة واتحاد الجمعيات الخيرية وجمعية الإحسان.

يذكر أن العديد من الجمعيات الخيرية والمبادرات الأهلية في حلب درجوا في شهر رمضان على إقامة موائد الإفطار للفئات الفقيرة والموظفين الأكثر احتياجاً كعمال النظافة تكريماً لجهودهم، عدا تقديم الوجبات الساخنة التي توفرها مطابخهم للمحتاجين والفقراء.